

التوظيفات المالية والنقدية للفوائض البترولية في الدول الصناعية المتقدمة

الدكتور زين العابدين بدوي ناصر
استاذ المالية العامة بكلية الحقوق
في جامعة عين شمس والكوتية

لا شك ان بحث موضوع استراتيجية استثمار الفوائض البترولية انها يهدف في الاساس الى الرغبة في وضع تصور منطقي لما يجب ان تكون عليه عملية توجيه هذه الاموال والامكانيات الاقتصادية لدول النفط من أجل تحقيق التنمية الشاملة في العالم العربي .

غير انه من الضروري أن نبين في واقع التوظيفات المالية ومدى الضمانات المتاحة لها خارج نطاق الدول العربية ثم نقوم بدراسة المحاولات الدائبة من جانب الدول الغربية من أجل استقطاب هذه الفوائض لتحقيق مصالحها الذاتية في المقام الاول . وفي هذا الخصوص يكون علينا أن نبين عددا من النقاط الهامة التي تلقي الضوء على أبعاد هذه

الاستثمارات واتجاهاتها والمناخ الاقتصادي الذي يسود بشأنها . ومن أبرز هذه الأمور أشكال التوظيفات والحجم الكلي لها مع بيان وجهة نظر الدول المتقدمة في تلك التوظيفات أو الأشكال التي تتخذها الاستثمارات العربية في أسواقها المالية ، وعرض وجهة النظر العربية ذاتها في هذا الأسلوب ، ثم المخاطر والقيود التي تواجه تلك الأموال والاستثمارات خارج المنطقة العربية ، وما قد يكون مقترحا من ضمانات ضد المخاطر النقدية والتجارية التي تتعرض لها .

أولا : — أشكال التوظيفات المالية :

إذا استعرضنا الاتجاهات التي تسلكها استثمارات الأموال العربية في الخارج نجدها تتخذ صورا متعددة من أهمها : —

١ (ودائع لدى البنوك :

- أ — ودائع قصيرة الأجل
- ب — ودائع متوسطة الأجل
- ج — ودائع طويلة الأجل .

٢ (استثمارات : — وتتخذ هذه الاستثمارات صورا عدة : —

- أ — أسهم وسندات (خاصة وحكومية)
- ب — أوراق مالية أخرى
- ج — أذونات خزائنة .
- د — حصص في شركات صناعية ومالية وتجارية وزراعية
- ه — عقارات (أراضي ومباني) .

٣ (توظيفات أخرى :

- أ — قروض مباشرة الى الحكومات أو الهيئات العامة الحكومية .
- ب — قروض ومساهمات لمؤسسات دولية .
- ج — مساهمات في مشروعات دولية (تسهيلات بترولية مثلا) .
- د — احتياطات لدى مؤسسات مالية دولية .
- ه — مساهمات في أنشطة اقتصادية أو مشروعات مشتركة سواء مع الدول الصناعية أو النامية أو في المنطقة العربية أو بالاشتراك مع كل هذه المناطق الاقتصادية) .

ثانيا : الحجم الكلي للتوظيفات

ونلاحظ بصدد هذه النقطة وجود تقديرات متعددة لما يتراكم من عوائد النفط العربية وقد اشرارت تلك التقديرات الى ان متوسطها السنوي كان يتراوح بين ستين (٦٠) وسبعين (٧٠) بليوناً من الدولارات في عام ١٩٧٤ ، ومن المتوقع أن يبلغ هذا المتوسط مائة (١٠٠) أو مائة وعشرين (١٢٠) بليوناً من الدولارات في عام ١٩٨٠ . وذلك قبل استئزال الاتفاق الجاري والتمهوي للدول المنتجة للبتروول ومشاركة هذه الدول في جهود التنمية بالنسبة لدول أخرى . والجدول الآتي يوضح أحد تقديرات حجم التوظيفات المالية لدول الاوبك والصور التي اتخذتها (١) .

جدول (١)

عن فوائض الدول البترولية (بالبلليون دولار)

النصف الاول ١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	
١٤٩	٣١٧	٥٥٠	حجم الفائض المالي
٦٥	١٠٠	١٢٠	١ - استثمارات في الولايات المتحدة
١٦	١١	٩٣	ودائع لدى البنوك واذون خزانة
٣١	٣٦	١١	سندات
١١	١٦	٠٤	أسهم
٠٧	٣٧	١١	استثمارات أخرى
٠٨	٠٢	٧٢	ب - استثمارات في إنجلترا
٠٩	٠٢	١٧	ودائع بنكية
٠٨	٠٩	٢٧	اذون خزانة
٠١	٠٤	٠٩	سندات حكومية

(١) انظر مجلة البترول العربية ، مشارا اليها في أعمال الادارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية .

٠.٢	٠.٣	٠.٧	x اسهم وأصول أخرى
٠.٦	٠.٢	١.٢	قروض مباشرة (عملات أجنبية)
٣.٧	١.١	٢٢.٧	ج - ودائع بنكية بعملات أوروبية ومحلية في دول بخلاف إنجلترا والولايات المتحدة .
١.٨	٢.٩	٤.٠	د - مؤسسات دولية
١.٣	٢.٧	١.٩	التسهيلات البتروولية لصندوق النقد الدولي
٠.٥	٠.٢	٢.١	البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومختلف منظمات التنمية الاقليمية
٢.٥	٤.٠	٢.٥	قروض للدول النامية
٠.٧	٢.٠	٤.٥	قروض مباشرة للدول المتقدمة بخلاف إنجلترا والولايات المتحدة
٠.٥	٣.٥	٢.١	صافي تدفقات رأس المال الاخر
كما يشير الجدول الاتي - رقم (٢) الى الحسابات الجارية لدول الاوبيك (بالبيون دولار) (٢)			

جدول رقم (٢)
الحسابات الجارية لدول الاوبك
(بالبيون دولار)

٧٧	٧٦	٧٥	٧٤	
١٢٨	١١٢	٩٧	١٠٢	عائدات البترول
٩	٨	٧	٧	السلع المصدرة الاخرى
٦	٥	٥	٤	خدمات مصدرة (١)

(١) بخلاف حصيلة الاستثمارات

(٢١) انظر مورجان جارنتي - نيويورك - والاسواق المالية الدولية سبتمبر ١٩٧٦ .

الواردات السلعية فوب	٣٦	٥٩	٧٠	٨٢
خدمات مستوردة (٢)	١٥	٢٣	٣٠	٣٦
حصيلة استثمارات	٤	٦	٧	٩
الحساب الجاري	٦٥	٣٢	٣٣	٣٥

(٢) بخلاف مدفوعات عن الاستثمارات في الاستثمارات المباشرة .

وفي معرض الإشارة الى انسياب اموال العرب النفطية نحو الغرب تشير بعض الدراسات الصادرة في هذا الخصوص الى أن الدول المصدرة للبتروول أخذت تفكر في اعقاب زيادة عائداتها النفطية في اعقاب حرب ١٩٧٣ في الاساليب التي يمكن أن تستخدم فيها تلك العائدات الضخمة ، وانصرف تفكير الدول العربية النفطية الى شراء الشركات الرئيسية في العالم عبر عملية بطيئة وان كانت تتسم بالمنهجية (٣) وكان السؤال الذي أثير أمام هذا الوضع ، حول الاسلوب الذي يمكن لدول النفط اتباعه ازاء عائداتها النفطية من النقد الاجنبي وقد توفرت بعض الارقام قرب نهاية عام ١٩٧٣ تغطي الفترة الزمنية من يناير ١٩٧٤ حتى ديسمبر ١٩٧٦ . وتشير هذه الارقام الى معلومات عن الامكانيات التي أخذت دول « الاوبك » تستخدمها في ادارة استثماراتها . ومع ذلك فقد ساد نوع من الحذر أو التحفظ من جانب دول الشرق الاوسط الاعضاء في الاوبك ، بسبب استمرار ترقب الظواهر التضخمية التي بدأت تهدد الاقتصاد العالمي ، وازاء تذبذبات العملات . وكانت تلك الدول تحاول بسبب شيوع تلك الظواهر أن تحول مواردها المالية الى شيء له قيمة رأسمالية ثابتة تتسم بالقوة والصلابة حتى لا تكون عوائد النفط متمثلة في مجرد عملات مودعة حقيبة كبيرة تدر عائداً مالياً . ومن هنا أخذت الدول تنظر الى وضع الودائع في البنوك وحمل صكوك الحكومة الامريكية وسندات الشركات على انها في نهاية المطاف مجرد استثمارات انتقالية خلال الفترة التي تفصل ما بين العوائد النفطية وبين انفاقها على التنمية والتصنيع .

وتشير الدراسات الاحصائية الى أن دول النفط قد حققت خلال الفترة من يناير ١٩٧٤ وديسمبر ١٩٧٦ قرابة الثلاثمائة بليون من الدولارات

(٣) اشارت تلك الدراسات الى التزام تلك الدول شراء شركات : كروب ، وآي.بي.ام ، وجنرال موتورز ، وديمار - بنز ، ودويون اداكسون ، وغيرها .

(٣٠٠ بليون دولار) عقب زيادة اسعار النفط اربعة اضعاف في خريف ١٩٧٣ . ولنا ان نتصور كيف ان هذا الرقم يفوق الناتج الكلي لكل قطر من اقطار العالم ما عدا حفنة منها قد يبلغ عددها الخمسة . ولكن الذي حدث ان حجم الواردات قد تضخم هو الاخر بالنسبة لكل دولة من دول النفط ، واكتشفت الاوبك ان مشتريات دولها اخذت تميل الى الزيادة بسرعة تماثل سرعة زيادة الدخل وأحيانا تفوقها .

وعلى ذلك بلغت مدفوعات تلك الدول لقاء وارداتها وعملياتها التجارية في تلك الفترة ١٦٧٥ بليوناً من الدولارات ، وهو ما يمثل أكثر من نصف (٥٦ ٪) اجمالي عوائدها (٤) .

واذا ما اردنا البحث في صور الاستثمارات المباشرة لدول النفط العربية فاننا في هذه المرحلة من البحث لا نجد كثيراً من البيانات او المعلومات التي تتوفر بشأنها اللهم الا النزر اليسير ، حيث لم تعلن — على ما يبدو — صور هذه العمليات المباشرة . ومع ذلك فاننا نستطيع القول في هذا الاطار ان دولة الكويت قد اشترت حصة اقلية في مؤسسة « ديملر — بنز » ، وابتاعت « ايران » حصة اقلية ايضا في مؤسسة « كروب » . كذلك قامت الكويت بشراء « سان مارتن » للعقارات ، والتي تمثلت في شراء عمارات تضم عدداً من المكاتب حيث لم تتمثل في ضم الشقق السكنية وهو ما يشير الى ارتفاع حجم ايراداتها وأهميتها الاستراتيجية

(٤) نلاحظ في هذا الخصوص حسب الإحصائيات المتوفرة لدينا عن منظمة الاوبك ان الفائض قد بلغ عام ١٩٧٤ ما مقداره ٥٦٢٥ بليون دولار . اما في عام ١٩٧٥ فقد بلغ ٢٨٢٥ بليون دولار وهو ما يشير الى السرعة غير المتوقعة التي استطاعت بها بعض دول الفائض النفطي امتصاص الواردات وممارسة هذا الدور على نطاق واسع . وفي عام ١٩٧٦ لم يقل الفائض عن مثيله في عام ١٩٧٥ الا بـ ٢٥٠ بليون دولار .

ولعل اهم معيار لقياس فائض الاوبك الذي يتاح للاستثمار هو حسابها الجمعي الجارى للفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٦ ، حيث بلغ هذا الفائض لاعضاء الاوبك الثلاثة عشرة ١٣٢ بليون دولار . وتجدر الملاحظة في هذا الخصوص ان دول شبه الجزيرة العربية وهي السعودية — الكويت — ابو ظبي — قطر ، قد استحوذت على ما يقارب ثلثي هذا الفائض .

راجع : الإحصائيات المنشورة عن منظمة الدول المصدرة للنفط (الاوبك)

وانظر : المقال المنشور في مجلة الاقتصاد العربي ، المجلد ١٧ الصادر في شهر نوفمبر ١٩٧٧ بعنوان « أموال العرب في الخارج » .

كما يكون من شأنه تجنب حكومة الكويت الدخول في مشاكل ومنازعات مع السكان المستأجرين العاديين الذين تحميهم تشريعات جديدة صدرت في إنجلترا .

ومن جهة أخرى قامت الكويت كذلك بشراء عـدد من العقارات في « واشنطن » و « اتلانـتا » ، و « بوسطن » و « نيو أورليانز » ، و « كارولينا الجنوبية » .

وفضلا عن ذلك كله فان شركة مهيمنة تمتلكها حكومتا « الكويت » و « أبو ظبي » قامت بشراء حصة مقدارها ١٦٪ من شركة « رينولدز سيكوريتيز المحدودة » . كما اشترت « ليبيا » كما هو معروف ١٠٪ من شركة « فيات » الايطالية وهي من أضخم الشركات الخاصة بصناعة السيارات في العالم مقابل مبلغ مقداره ٤١٥ مليوناً من الدولارات .

صور الاستثمارات العربية في سوق العملات الاوروبي وتوزيعاتها : —

تشير الاحصائيات وبيانات الاوبك الى أن جزءا كبيرا من فائض دولها يقدر بـ (٤١ بليون دولار) خلال الفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٦ ، قد وجهه نحو الاستثمار في سوق العملات الاوروبي .

وقد خصص القسم الاكبر من هذه الودائع (حوالي ٧٥٪) في تلك السوق بالدولار ، وبعبارة أخرى فقد بلغت حصة الدولار الاميركي في ودائع الاوبك حوالي ٣٠.٧٥ بليون دولار ، وما يقرب من ٢٣.٥ بليون دولار من هذه الودائع موزع في « لندن » . وأما ما تبقى فقد تضمن أساسا ماركات المانية وفرانكات سويسرية وفرنسية . ولعل سبب تركـز الاستثمارات في سوق العملات الاوروبي يكمن في مدى حجم هذا السوق ومدى انفتاحه ومعدلات اسعار الفائدة فيه ، والتي اخذت تفوق مثيلاتها في المراكز المالية الاخرى وعلى الاخص المراكز الامريكية . ومن الملاحظ أن نظـرة دول « الاوبك » في التوجه نحو سوق العملات الاوروبي قد اخذت بعين الاعتبار حجم المغريات المالية لميزانيات النقد الاحتياطية ، ومدى تجنب المخاطر السياسية الكامنة في الاحتفاظ بميزانيات كهذه في اقطار العملات الرئيسية مباشرة .

وقد بلغت استثمارات الاوبك في سوق العملات الاوروبي ٢٢.٥ بليون دولار عام ١٩٧٤ و ٨ بلايين دولار عام ١٩٧٥ ، ١٠.٥ بلايين دولار

عام ١٩٧٦ (٥) .

واذا ما رجعنا الى أصل الظاهرة بينما ارتفعت اسعار البترول الى خمسة اضعاف تقريبا حيث قفزت فوائض دول « الاوبك » الى حوالي سبعين بليوناً من الدولارات ، نلاحظ أن احساساً ساد دول العالم الغربي بدأ معه التخوف من أن منتجي النفط لا يملكون فحسب شريان الطاقة الذي يعتمد عليه الغرب وانما سوف يستخدمون وضعهم الاحتكاري لجمع الثروة واستغلالها

(٥) وفي مجال انعكاس هذه الظاهرة على سلوك عرب النفط بوجه عام حيث توجهوا لسوق المال الأوروبية . من ذلك مثلاً ما نلاحظ خلال ١٩٧٧ من زيادة في عدد المؤسسات المنتمة لمنطقة الشرق الأوسط والتي نشطت في سوق الائتمان الأوروبية ، على الرغم من التسليم بمحدودية حجم العمليات التي قامت بها تلك المؤسسات في السوق الأوروبية . حيث كانت المشاركة العربية شبه محصورة في المؤسسات الكويتية الكبرى كشركة الاستثمارات الكويتية وشركة الكويت للتجارة الخارجية والمقاولات والاستثمارات ، بالإضافة الى شركة أو اثنتين تعملان في بيروت . ويلاحظ أن المصالح الكويتية قد اتجهت الى تقليل نشاطها ، وبصفة خاصة بالنسبة لعمليات ادارة القروض نتيجة لتزايد الاتجاه نحو الاستثمار داخل البلاد ، وبالنظر الى المشكلات التي أثارها فرض الحظر البترولي العربي في السوق المالية الدولية . ومع ذلك فهناك مؤسسات أخرى دخلت الى السوق في نفس المرحلة منها « البنك الدولي السعودي » و « بنك اتحاد الشرق الأوسط » و « شركة أبو ظبي للاستثمارات » كما نشطت بنوك أخرى مثل « بنك أبو ظبي الوطني » و « البنك الوطني التجاري » في جدة بالملكة العربية السعودية . ومن بين الإصدارات التي شاركت فيها المؤسسات العربية في الفترة الأخيرة من عام ١٩٧٧ سندات قيمتها خمسون مليون دولار لمدة ١٢ سنة بفائدة ٣/٨٪ لشركة « سيلكشن ترست » للتعدين ، وسندات قيمتها ١٥٠ مليون مارك ألماني غربي لمدة سبع سنوات بفائدة ٧٪ لشركة « بترولويس ميكسكانوس » . وكان المشاركون العرب في هاتين العاليتين هم « البنك العربي الدولي للاستثمار » و « البنك الأهلي الكويتي » وشركة « بنك الهند الصينية والسويس » و « شركة الكويت للتجارة والمقاولات الاستثمارية » .

ومن بين نتائج دخول العرب الى السوق الأوروبي ، اعتماد هؤلاء عليها كمصدر للتمويل . من ذلك ما نلاحظه في القروض التي عقدت خلال ١٩٧٧ منها قرض لمصر قيمته ٢٥٠ مليون دولار ، نظمه بنك « مانهاتن » ووقع في أبريل ١٩٧٧ ومحته (٧) سنوات بفائدة تزيد بنسبة ١٪ عن الفائدة التي يجري التعامل بها بين البنوك في « لندن » ، وتضمنه هيئة الخليج لتنمية مصر كما قامت امانة رأس الخيمة باقتراض عشرين مليون دولاراً (٢٠ مليون دولار) وأدار القرض بنك « لازارد » البريطاني . كما شهد العام (١٩٧٧) عودة الجزائر الى السوق المالية الأوروبية بحثاً عن قروض تبلغ قيمتها ٢٧٥ مليون دولار لتمويل صادرات الغاز الطبيعي المسال .

لتحدي المؤسسات المالية الغربية . ولكن هذا التخوف لم يكن ليستمر أولا لان الفائض بدأ حجه يتضاءل ويقل ، ومن ناحية أخرى فان دول النفط لم يضمروا سوءا لاحد ولم تكن لديهم سياسة يمكن معها فرض شروط واملاء سياسات ، وهذه هي في ذاتها نقطة الضعف التي لا تزال تشوب الموقف العربي على الرغم من عناصر القوة المادية — أيا ما كان الامر — التي يملكها في الظروف الاقتصادية المعاصرة . فمنذ فوائض عام ١٩٧٤ القياسية، لم يتحقق شيء يقترب من مستواها ، حيث أخذ الفائض في كل من السنوات اللاحقة يتراوح بين ٣٥ ، ٤٠ بليوناً من الدولارات ، وبذلك انكشمت فرص الاستيلاء الى حوالي النصف . ويضاف الى ذلك ان فوائض الاوبك لم تعد تشكل الظاهرة العامة حيث اخذت تتركز في أيدي أربعة دول فقط تقريبا من منتجي البترول وهي : السعودية والكويت وقطر أبو ظبي . ومن هنا أصبحت سياسات الاستثمار في تلك الدول تمثل مفتاح مشاكل ادارة الفوائض . ويمكن ارجاع نقص حجم الفائض الى عوامل عدة منها ان معدلات التضخم في الغرب تسمح باستيعاب كميات كبيرة من عائدات البترول عن طريق تكاليف واردات منتجي البترول . كذلك فان خطط التنمية الطموحة مضافا اليها ما يرتبط بها من تكاليف ضخمة لاعمال البناء والتشييد والتي يقدر لها ان تبلغ وحدها ما يزيد على ٢٦ بليوناً من الدولارات في عام ١٩٨٠ . ومما يقلص في حجم الفوائض حجم المعونات التي تقدمها دول النفط لدول العالم الثالث . وكان من شأن هذه الاوضاع ان يتم توزيع الارصدة النفطية لكي تكون اساسا لتعامل النظام المالي العالمي . واتخذ ذلك شكل الودائع المصرفية وغيرها في سوق الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، كما اتخذ شكل اقراض النقود في سوق المال الاوربية ، والاستثمار في عمليات عقارية وأوراق مالية متنوعة . وقد كانت الاوراق المالية هي التي تمثل مصدر الانزعاج والخشية من استيلاء العرب على الصناعة الاوربية . فقد اتجهت وزارة المالية الكويتية الى شراء حصة في شركة « ديمر — بنز » الالمانية الغربية ، وقامت مصالح كويتية بشراء شركة « سانت مارتن العقارية » في « لندن » . كما تم بيع فندق « دورشستر » في لندن الى مستثمرين عرب بحوالي ستة عشر مليوناً من الدولارات ، الى جانب « ميروث كاسل » وهو قصر عظيم قديم في مقاطعة « كنت » والذي أقدم على شرائه سفير دولة الامارات العربية لدى بريطانيا (محمد مهدي تاجر) بمبلغ ١٢ مليون دولار . وكذلك اشترى مستثمرون عرب مراعي للبقر في سهول اسكتلندا وضبعة للصيد في جبالها .

ولم يقتصر الاستثمار العربي على العقارات في بريطانيا ، ففي باريس مثلا اتجه العرب الى الموقع الذي كان يحتله « بنك انترا » في الشانزليزيه ، كما اتجهوا الى المبنى المجاور لصحيفة « الفيجارو » . وفي سويسرا ايضا ادى الخوف من دخول العرب بقوة الى السوق العقارية الى محاولات لوضع حد للمدى الذي يستطيع الاجانب ان يشتروا فيه عقارات سويسرية . اما فيما يتعلق بحيازة الاوراق المالية فقد اتضح اخيرا في ظل قانون جديد يحكم نشاط الشركات البريطانية ، ان الكويت تملك حافطة اوراق مالية في الشركات البريطانية تبلغ قيمتها الاسمية اربعمائة مليون جنيه استرليني ، معظمها في مجال التأمين والعقارات .

ويميل معظم المراقبين الى الاعتقاد بأن تلك الحيازات العربية في سوق العقارات والاوراق المالية لم تتم ، بحسب الاصل — ومنذ البداية بناء على دراسة واعية وتمحيص دقيق ، وانما كانت تتم بواسطة منتجي البترول العرب بشكل عارض وفي ضوء الفرص التي كانت تسنح من حين لآخر . ومع ذلك فان من المرجح ان سياسات الاستثمار العربية في السوق العالمي (الاوروبي مثلا) بدأت تتجه اخيرا نحو الترشيد وتفيد من الخبرات والدراسات المالية والاقتصادية المتاحة في هذه الموضوعات . من ذلك مثلا ما نلاحظه من الاهتمام الحديث بانشاء هيئات ومكاتب متخصصة في مسائل الاستثمار لكي تضع السياسة المناسبة وتشرف وتتابع خط سير السوق الاقتصادي العالمي من كافة جوانبه بما يحقق المصلحة العليا للدولة المصدرة لاموال الاستثمار (٦) .

الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة الامريكية :

من الواضح ان الولايات المتحدة الامريكية تعتبر من اكبر الدول المتلقية لاموال النفط العربي ، حيث تستوعب ما بين ثلث ونصف الاجمالي السنوي . وتشير الاحصائيات الى ان اجمالي استثمارات الاويك المباشرة في الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٦ يقدر بـ ٣٣٥ بليون دولار .

(٦) من ذلك مثلا ما نلاحظه من انشاء « هيئة ابو ظبي للاستثمار » لتحل محل « مؤسسة ابو ظبي للاستثمار » والتي كانت تقع اساسا تحت سيطرة اوروبية امريكية . وكذلك ما قامت به « قطر » في عام ١٩٧٥ بانشاء « مكتب استثمارات قطر » في لندن الذي يقدم المشورة الى هيئة الاستثمار في « قطر » .

وقد تركّز معظم الاستثمارات في صكوك الحكومة الأمريكية والودائع المصرفية وسندات الشركات وأسهمها . ففي عام ١٩٧٤ بلغت استثمارات الدول المنتجة للنفط ١٢ مليون دولار اتخذ معظمها شكل ودائع مصرفية قصيرة الاجل وسندات خزانة . بينما حدث تحول في عامي ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ نحو الاستثمارات طويلة الاجل وسندات وعائدات الاستثمارات قصيرة الاجل في سوق النقد وفي التحول المستمر نحو صكوك الحكومة الأمريكية طويلة الاجل (٧) .

واذا كانت الدولارات الأمريكية تتدفق الى الدول العربية المنتجة للبترول فان التدفق المضاد الذي تمثله الارباح المحولة من الوطن العربي واستثمارات بلدان الشرق الاوسط في الولايات المتحدة الأمريكية هي رد الفعل الخطير الذي يجدر متابعته ودراسة أبعاده لبيان مدى الاثر المترتب على استخدام فوائض النفط في اسناد وتدعيم الاقتصاد الأمريكي . وتشير الدراسات الميدانية الى عدد من المؤشرات المستندة بدورها الى بيانات واحصائيات عن الارباح المحولة الى أمريكا بواسطة شركات البترول الأمريكية ، وعن صادرات الولايات المتحدة الى دول الشرق الاوسط المصدرة للبترول ووارداتها منها ، وعن المبيعات والمدفوعات العسكرية وصور التدفقات المالية للسوق الأمريكية من البلدان المصدرة للبترول الى غير ذلك من العناصر والكميات المالية والاقتصادية التي توضح مدى مساهمة اموال عرب النفط في تحقيق تدعيم الاقتصاد الأمريكي بوجه عام . وقد تمثلت النتيجة

(٧) وتشير في هذا الخصوص الى أن ٢١٪ من فائض الاوبك « عام ١٩٧٤ قد استثمر في الولايات المتحدة ، ثم ارتفعت النسبة الى ٢٦٪ عام ١٩٧٥ لتصل الى ٣٠٪ عام ١٩٧٦ ويرجع هذا الارتفاع عام ١٩٧٦ الى الزيادة الناجمة عن الدفوعات المسبقة مقابل صفقات الاجهزة والمعدات العربية .

راجع الاقتصاد العربي ، العدد ١٧ ، نوفمبر ١٩٧٧ ص ٢٥

وتشير عدة مصادر الى وجود مظاهر من السرية مما يصعب من عملية تحديد مواقع الفوائض العربية بسبب الطرق والاساليب المستحدثة التي تتم بها بصفة سرية الاستثمارات في النظام المالي والمصرفي في دول الغرب ، كما تشير الانباء الى وجود اتفاق يقضي بان تقوم الاولى بتخصيص وحبس فائضاتها النقدية في الولايات المتحدة مقابل التزام الاخيرة بضمان اعتبارات الامن للنظام السياسي واسلوب الحكم في بعض دول المنطقة كالسعودية .

راجع العدد ١٣ ، الاقتصاد العربي ، يوليو ١٩٧٧ .

الصافية في اسهام سنوي بلغ معدله ١٣٩٠٠ مليون دولار من مـيزان المدفوعات الامريكي خلال السنوات من ١٩٧٥ - ١٩٧٧ ، الامر الذي ادى الى مساندة الدولار وتقويته والحيلولة دون تعرضه للاهتزازات ، وتوفير رأس المال اللازم لنمو الطاقة الانتاجية للولايات المتحدة الامريكية . واذا نظرنا الى هيكل المعاملات المالية بين الدول العربية المنتجة للنفط والولايات المتحدة وجدنا التدفق للارصدة نحو هذه الاخيرة يتخذ مصدرا له مما يأتي : -

(١) تحويل الارباح وحصص المساهمين من قبل شركات البترول الامريكية .

(٢) شراء السلع والخدمات .

(٣) تدفق اموال جديدة الى السوق المالية الامريكية في صورة : ودائع مصرفية وحيازة صكوك وسندات الخزانة الامريكية ومشتريات السندات والصكوك الامريكية المشتركة .

وقد بلغت الارباح وحصص المساهمين التي قامت شركات البترول الامريكية في الشرق الاوسط بتحويلها ٨٤٢٠ مليون دولار في عام ١٩٧٤ - ٢٣٣٦ مليوناً في عام ١٩٧٥ ، وقدرت ببـلـغ ٢٩٩٧ مليون دولار في عام ١٩٧٦ (٨) .

(٨) وتشمل هذه الشركات الامريكية تلك التي تعمل في البلدان المنتجة للبترول بالشرق الاوسط وهي : السعودية - العراق - الكويت - دولة الامارات العربية - البحرين - قطر - ايران .

وترجع ضخامة الارباح سنة ١٩٧٤ اساسا الى زيادة انتاج البترول والى ارتفاع اسعاره . وقد ادى هذا الارتفاع في الاسعار الى ارباح ضخمة تحققت من المخزون من النفط الى جانب ارتفاع الربح بالنسبة للبرميل . بينما يعكس الانخفاض في الارباح في عام ١٩٧٥ الارتفاع الحاد في مدفوعات الضرائب والائتاتوات للبلدان المنتجة مما ادى الى نقص في معدل الربح بالنسبة للبرميل . كما يعكس ضعف الطلب على المنتجات البترولية . وهو ما نتج من ارتفاع الاسعار وركود الاوضاع الاقتصادية . بينما ترجع الزيادة المقدرة في الارباح المحولة الى مواطن الشركات عن عام ١٩٧٦ الى المخزون الكبير من النفط الذي كان قد تكون تحسبا لزيادة الاسعار المتوقعة في يناير ١٩٧٧ .

انظر مجلة : سيرفى أوف كرنـت بيزنس . اغسطس ١٩٧٦ .

والاقتصاد العربي ، العدد ١٩ ، الصادر في يناير (كانون الثاني) ١٩٧٨ مقال الدكتور عودة أبو ردينة بعنوان : العرب وأمريكا بالارتقام . ص ١٩ .

وقد سجل الميزان التجاري الأمريكي مع الدول المنتجة للبترول بالشرق الاوسط عجزا في عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٦ . واتسع ذلك العجز من ٩٠٣٧ مليون دولار في عام ١٩٧٤ الى ١٣٢٧ مليون في عام ١٩٧٦ . وقفزت قيمة واردات الولايات المتحدة من ارامكو ٤٣٤٥ مليون في عام ١٩٧٤ الى ٨٥٧٠٩ مليون في عام ١٩٧٦ . بينما ارتفع حجم صادرات الولايات المتحدة الى نفس تلك الدول من ٣٤٤١٤ مليون في عام ١٩٧٤ الى ٧٢٤٣٥ مليون في عام ١٩٧٦ . اما بالنسبة لعام ١٩٧٥ فقد سجل الميزان التجاري الأمريكي مع تلك الدول ذاتها فائضا بلغ ٩٦٠٩ مليون من الدولارات ، اذ بلغت قيمة الصادرات ٦٠٠٨٧ ملايين ، بينما كانت قيمة الواردات ٥٠٤٨٦ مليون دولار .

ونستعرض فيما يلي بالارقام حجم الصادرات والواردات المتعلقة بالولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لدول الشرق الاوسط المنتجة للبترول ونتيجة ما أسفر عنه الميزان التجاري الأمريكي (٩) .

وبين الجدول الآتي صادرات الولايات المتحدة الأمريكية الى بلدان الشرق الاوسط المصدرة للبترول بملايين الدولارات :

السنوات	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
البلدان			
العراق	٢٨٤٧	٣٠٩٧	٣٨١٨
ايران	١٧٣٣٦	٣٢٤٣٧	٢٧٧٦٠
الكويت	٢٠٨٥	٣٦٦١	٤٧١٥
السعودية	٨٣٥١	١٥٠١٨	٢٧٧٤١
قطر	٣٣٦	٥٠٣	٧٨٧
الإمارات	٢٢٩٧	٣٧٢٢	٤٤٤٨
عمان	٣٦٥	٧٤٧	٥٧١
البحرين	٧٩٧	٩٠٢	٢٧٩٥
المجموع	٣٤٤١٤	٦٠٠٨٧	٧٢٤٣٥

(٩) المصدر : وزارة التجارة الأمريكية ، نفت ، ٩٩ ، ديسمبر ١٩٧٦

وانظر المرجع السابق ص ٢٠ .

وبلغ دخل الولايات المتحدة من بيع المعدات العسكرية وما يتصل بها من خدمات بالإضافة الى المدفوعات المسبقة لحساب المعدات العسكرية التي ستسلم في المستقبل بمبلغ ١٠٨٣ مليون دولارا عام ١٩٧٤ وبلغ ٢٠٤١ مليونا من الدولارات عام ١٩٧٥ ويبلغ ٤١٩٤ مليونا عام ١٩٧٦ . وتعكس الزيادة

في عام ١٩٧٦ زيادة حادة في تسليم المعدات والخدمات العسكرية لكل من السعودية وايران بصفة خاصة . ويسود قدر من التحفظ بالنسبة لتقدير حجم المعاملات والمدفوعات المسبقة المتعلقة بالمعدات والخدمات العسكرية . ويمكن القول استنادا الى البيانات المتوفرة ان ٥٠٪ من المعاملات العسكرية الامريكية مع بلدان آسيا وافريقيا فيما عدا اليابان واستراليا ونيوزيلندا وجنوب افريقيا ، جرت مع بلدان الشرق الاوسط المصدرة للنفط (١٠) .

وثمة مصدر آخر لتدفق الاموال يضاف الى تدفق الاموال من عمليات البترول ومن حسابات التجارة ونعني به تدفق الاموال الجديدة الى السوق المالية الامريكية وهو ما يتضح من خلال الارقام الواردة بالجدول الآتي (مع استبعاد تدفق الاموال الى السوق العقاري بسبب عدم توفر الاحصائيات (١١) .

(١٠) انظر : سيرفي اوف كرنيت بيزنس : مارس ١٩٧٦ - مارس ١٩٧٧

وانظر المرجع السابق ص ٢٠ .

(١١) انظر المرجع السابق ص ٢١ .

وراجع نشرة صندوق الاحتياط الفيدرالي ، فبراير ١٩٧٧ .

ونلاحظ من واقع الاحصائيات الواردة بالجدول ان تدفق الاموال الى الولايات المتحدة الامريكية قد ارتفع من ٥٥٢٢ مليون دولار في عام ١٩٧٤ الى ٨٧٩٤ مليون دولار في عام ١٩٧٦ . وقد أدى الى هذه الزيادة حدوث تحول الى الولايات المتحدة من بلاد اخرى ذات عملات اقل ثباتا واستقرارا . ومن جهة اخرى فان تحولا قد طرا نحو الاستثمارات في الصكوك طويلة الاجل والتي اتخفت شكل التزامات على الحكومة الامريكية ، ومن ثم زادت الاستثمارات في السندات والصكوك الحكومية المشتركة زيادة ملحوظة في عامي ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ .

جدول بتدفق الاموال الى السوق المالي الامريكي
من الدول المصدرة للبترول
(بملايين الدولارات الامريكية)

السنوات	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
ودائع مصرفية قصيرة الاجل واذونات خزائنة	٣٩٨٥	١٨٣٨	١٥٨٠
ودائع مصرفية طويلة الاجل	٩٤	٨٠٠	٥٣٧
سندات وصكوك الخزائنة	٢٠٠	١٧٩٧	٣٨٧٦
سندات داخلية مشتركة	٨٩٢	١٥٥٣	١١٧٨
صكوك مشتركة	٣٦١	١٦٤٠	١٨٠٣
المجموع	٥٥٣٢	٧٦٢٨	٨٧٩٤

ولكي تتضح صورة مدى مساهمة البلدان المصدرة للبترول في الاقتصاد الامريكي من خلال عمليات تدفق اموال البترول نحو الولايات المتحدة الامريكية نستعرض الجدول الآتي الذي يوضح اصول وخصوم بلدان الشرق الاوسط المصدرة للبترول مع المؤسسات الامريكية في الولايات المتحدة وخارجها اعتبارا من ٣١ ديسمبر ١٩٧٦ (بملايين الدولارات الامريكية) .

٩٢٩٢	خصوم معلنة من قبل مصارف الولايات المتحدة
١٣٨٦٣	خصوم معلنة من قبل فروع مصارف امريكية في الخارج
٥٦٧٣	سندات واذونات خزائنة امريكية
٢٧٣١	سندات مشتركة للحكومة الامريكية
٣٤٤٣	الصكوك العامة للحكومة الامريكية
٣٥٠٠٢	المجموع

١٤٥٨	— مطلوبات معلنه من قبل مصارف في أمريكا من بلدان الشرق الاوسط المصدرة للنفط		
٢٦٩٢	— مطلوبات معلنه من قبل فروع مصارف أمريكية — في الخارج من بلدان الشرق الاوسط المصدرة للنفط		
٤١٥٠	المجموع		
٣٠٨٥٢	— صافي الارصدة لدى المؤسسات الامريكية في أمريكا وخارجها		
والجدول الآتي يبين بالارقام مساهمة بلدان منطقة الشرق الاوسط المصدرة للنفط في ميزان المدفوعات الامريكية (بملايين الدولارات الامريكية)			
١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	السنوات
٢٩٩٧	٢٣٣٦	٨٤٢٠	— ارباح عمليات البترول
١٣٢٧—	٩٦٠	٩٠٤—	— الميزان التجاري
			— ايراد المبيعات العسكرية والمدفوعات المسبقة على المشتريات العسكرية
٤١٩٤	٢٠٤١	١٠٨٣	— تدفق الاموال الى السوق المالية الامريكية
٨٧٩٤	٧٦٢٨	٥٥٣٢	حاصل التدفق الكلي
١٤٦٥٨	١٢٩٦٥	١٤١٣١	

ويتضح من الجدول الاخير أن بلدان الشرق الاوسط المصدرة للنفط قد
اسهمت خلال الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٧٦ بمعدل سنوي . يبلغ متوسط
١٣٩١٨ مليون دولار ، في ميزان المدفوعات الامريكي . ومن المعروف أن الجزء
أو النصيب الاكبر من هذا الاسهام يعود الى كل من السعودية والكويت

وايران (١٢) .

وفضلا عن الدور الذي يتضح من مدى اسهام التدفقات المالية نحو الاقتصاد الامريكي ، وهو ما يؤدي الى تدعيم مركز الدولار الامريكي في سوق الصرف العالمي ، فان تلك التدفقات المالية تحدث اثرا آخر ازاء تمكين الولايات المتحدة من دفع ثمن النفط الذي تحصل عليه في صورة الحسابات المدينة بدلا من أن تدفعه في شكل صادرات . كما يؤدي التدفق المالي الى توفير أرصدة اضافية تتاح للأسواق الأمريكية . اذ من الثابت ان اتجاه الاستثمارات العربية نحو الولايات المتحدة قد أدى الى توسيع سوق السندات الأمريكية وهو ما زاد من امكانية حصول الشركات الأمريكية على احتياجاتها من رؤوس اموال للاستثمار . ومثل هذا التطور يؤدي بدوره الى انخفاض في أسعار الفائدة وزيادة الانتاج والانتاجية في الصناعة الأمريكية . ومن هنا نصل الى نتيجة منطقية مؤداها أن زيادة مديونية الولايات المتحدة الأمريكية للبلدان المصدرة للنفط يمكن ببساطة تغطيتها من خلال المزيد من عمليات الاستثمار الحقيقي داخل الاقتصاد الأمريكي .

الاستثمارات في إنجلترا :

لم يستثمر في إنجلترا بين عامي ١٩٧٤ — ١٩٧٦ — حسب الاحصائيات المتوفرة في الاوبك — سوى ٦٧٥ بلايين دولار . وقد اضافت الاوبك ٢٥ر . من البليون دولار فقط الى استثماراتها بالاسترليني عام ١٩٧٥ بالمقارنة مع ٧٥ بلايين دولار عام ١٩٧٤ .

وفي عام ١٩٧٦ تناقصت استثمارات الاوبك بالاسترليني في المملكة المتحدة بما يقارب بليون دولار . ويعكس تناقص استثمارات الاسترليني هبوط الجنيه البريطاني (الاسترليني) كواسطة لدفع عوائد النفط . فما ان حل الربع الاخير من عام ١٩٧٥ حتى كان القسط المدفوع بالاسترليني قد

(١٢) انظر المرجع السابق . مع ملاحظة أن الارقام التي يشار اليها ان هي الا مؤشر تقريبي لاهمية البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الاوسط بالنسبة لميزان المدفوعات الأمريكي . ففي النظام المرن لأسعار صرف العملات ، يكون للتدفق الكبير من الاموال من تلك الدول يميل لتقوية مركز الدولار الأمريكي في أسواق سعر الصرف الاجنبية واذا صرفنا النظر عن الاهتزاز العارض الذي عبر عنه انخفاض سعر الدولار مع نهاية علم ١٩٧٧ وبداية عام ١٩٧٨ ، نجد انه منذ عام ١٩٧٣ قد تم تدعيم مركز الدولار بنسبة ١١٪ .

هبط الى ٨٦٪ ، بينما كان للسنة كلها يعادل ١١٤٪ بالمقارنة مع ٢٠٪ عام ١٩٧٤ و ٣٤٪ عام ١٩٧٣ (١٣) .

الاستثمارات في الدول الاخرى المتقدمة :

يبلغ حجم الاموال التي قامت الاوبك بايداعها ، خلال نفس الفترة في بلاد اخرى متقدمة (غير الولايات المتحدة وانجلترا) ما مجموعه ٢١٧٥ بليوناً من الدولارات . وقد استثمر الجزء الاكبر من هذه الاموال في المانيا وفرنسا وسويسرا واليابان وايطاليا .

ويبلغ حجم الاموال المستثمرة في المانيا بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٦ ما مقداره ٣٠٠ بليوناً من الدولارات ، استثمر نصفها في البنوك بينما ذهب معظم الباقي لشراء حصص في مؤسستي « كروب » و « ديبلر — بنز »

(١٣) وهناك قطاعات متعددة لمجالات الاستثمار في « لندن » من بينها صكوك الحكومة البريطانية وادوات الخزنة ، وودائع استرلينية وغيرها من الاستثمارات المقدمة بالاسترليني . والاهم من ذلك — في عمليات الاقتراض بالعملة الاجنبية . وقد ادى تخفيض الجنيه الاسترليني الى اقل من دولارين امريكيين (عام ١٩٧٦) الى انخفاض في اجمالي الاستثمارات خصوصاً في الودائع بالجنيه الاسترليني . وذلك على الرغم من انه قد تمت موازنة ذلك بزيادة الابداع بالعملة الاجنبية في (لندن) وخلال الشهور الاولى من عام ١٩٧٧ بدا ان هذا الاتجاه سوف يستمر ، لكن مع ميل قيمة الجنيه الاسترليني الى الاستقرار في الاشهر الاخيرة لسنة ١٩٧٧ ، وبالنظر الى زيادة انتاج بترول بحر الشمال ، فان الاتجاه تطور الى مزيد من الاستقرار .

ومن المتوقع ازاء الاهتزاز الذي مر به الدولار مع نهاية ١٩٧٧ وبداية ١٩٧٨ ان يعود توجه الاستثمارات نحو المجالات التي يسيطر عليها الجنيه الاسترليني .

وجدير بالذكر ان أوروبا قدمت للعرب أيضاً اثنين من المراكز العالمية الثلاثة لتجارة الذهب وهما : لندن وزيورخ . وقد استخدمها العرب على نطاق كبير نسبياً خلال عامي ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ . وطبقاً لتقديرات شركة « كوتسوليديتد فيلنز » في لندن ان الشرق الاوسط قد استورد في عام ١٩٧٦ كمية هائلة من الذهب تتراوح بين ٤٨٠ و ٥٠٠ طن لاستخدامها في اغراض الصناعة والاكتناز والاستثمار . وتتوقع تلك الشركة ان يكون عام ١٩٧٧ قد ساهى اتجاه مماثل . ومع ذلك فمن الملاحظ ان هذه الارقام تتعلق بكمية الذهب التي اشتراها الافراد ، ومن ثم فلا تدخل فيها مشتريات الحكومة لبناء احتياطي ذهبي . ويبدو ان الكويت هو وحده الذي يتجه الى زيادة احتياطيه الذهبي . أما البلدان الاخرى فانها تظهر ميلاً ملحوظاً في الاتجاه العكسي .

انظر الاقتصاد العربي العدد ١٩ يناير ١٩٧٨ ص ٣٢ .

من جانب ايران والكويت . وربما كانت بعض المبالغ القليلة قد دخلت ألمانيا عبر اقطار ثالثة . وربما يرجع صغر حجم الاموال المتجهة من الاوبك نحو ألمانيا الى أسباب من بينها انخفاض معدلات الفائدة على النحو الذي يعكسه المركز القوي للمارك الألماني واجراءات الحماية التي تتخذها الشركات للحيلولة دون اتجاه استثمارات اجنبية اليها ، فضلا عن الاجراءات التي تتخذ على المستوى الرسمي من أجل تعويق اتجاهات انتقال الاموال الى ألمانيا .

أما بالنسبة لبلدان أخرى (سويسرا — فرنسا — إيطاليا — اليابان) فإن افتقارنا الى المعلومات يجعلنا نكتفي بالملاحظة البسيطة التي تتعلق بانتقال كميات كبيرة من الاموال العربية الى مصارف رئيسية في سويسرا وفرنسا واليابان .

ونستعرض — استكمالا للصورة الجداول الآتية لنوضح التوزيع التقديري لفائض الاوبك المتاح للاستثمار في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول أوربا الأخرى ، والبيانات التفصيلية المتاحة بشأن ودائع مصدري النفط في سوق النقد والمصارف في الولايات المتحدة الأمريكية .

جدول

التوزيع التقديري لفائض الاوبك المتاح للاستثمار (١٤)

(بملايين الدولارات)

١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	
١١٥	١٠	١٢	الولايات المتحدة
٠.٣	٠.٣	٩.٣	منها ودائع مصرفية قصيرة الاجل وسندات خزانة
٠.٣	٠.٨	٠.٢	ودائع طويلة الاجل
٤.٢	٢.٠	٠.٢	صكوك خزانة وأوراق مالية
١.٢	١.٦	٠.٩	صكوك وأوراق مالية
١.٨	١.٦	٠.٤	حقوق
٧.٨	٦.٣	١٠.٨	المجموع

(١٤) انظر النشرة الصادرة عن وزارة الخزانة الامريكية — ادارة الابحاث ، أبريل ١٩٧٧ .

استثمارات أخرى بما في ذلك			
عقارات واستثمارات مباشرة			
ومدفوعات مسبقة مقابل			
٣٧	٣٧	١٢	صادرات أمريكية وتسديد ديون
١٠٥	٨٠	٢٢٥	سوق المصارف الأوروبية
١٠	٠٢٥	٧٥	المملكة المتحدة
٨٠	٧٧٥	٦٠	بلدان متقدمة أخرى
٦٠	٦٠	٤٠	بلدان أقل تطورا
١٢٥	٢٠	٠٥	بلدان خارج السوق
١٧٥	٤٢٥	٣٧٥	مؤسسات مالية دولية
٢٨٠	٣٨٢٥	٥٦٢٥	المجموع الكلي
٤٢٠	٤٠٠	٥٩٠	الفائض النقدي + المقرض
			خطأ تقديرات الفائض
٤٠	١٧٥	٢٧٥	(واستثمارات غير معروفة بعد)

ومن خلال عمليات الاقتراض المباشر ، قدمت دول الاوبك الى الحكومات والمؤسسات الحكومية في أوروبا واليابان وكندا ما يقدر بثمانية بلايين من الدولارات (٨ بلايين) . كما تم اقتراض مبلغ ٣٧٥ بلايين الى دول غير اعضاء في السوق . ويبلغ المجموع الكلي للاستثمارات المباشرة المعلن عنها وعمليات شراء العقارات والحقوق في الاقطار المتقدمة (باستثناء ألمانيا) ما يقدر بحوالي بليونين من الدولارات .

واذا واجهنا الدور الذي تقوم به الاوبك بالنسبة لاقتراض البلدان النامية، لاحظنا أن مجموع الاموال المستثمرة في تلك البلدان خلال اتفاقات ثنائية وقروض وغيرها من صور الاستثمارات ما يعادل ١٢٪ من فائضها أو ستة عشر بليوناً من الدولارات .

وتشير الاحصائيات والتقارير أن حوالي ٧٠٪ من مساعدات الاوبك الثنائية في خمسة اقطار ، كما ذهب جزء كبير من الاموال الى الاقطار التي تحصل على مساعدات ذات العلاقة الخاصة ، مثل مصر والاردن وسوريا وباكستان وغيرها من الاقطار العربية والاسلامية النامية . وذهب ٢٤٪ من اتفاقات « الاوبك » الى الدول ذات الدخل المنخفض (والتي بلغ معدل الدخل الفردي فيها عام ١٩٧٣ أقل من ٢٠٠ دولار) .

كما تلقت الاقطار غير الاسلامية وخاصة الهند على شكل قروض ٢٦٪ من هذه الاموال . وفي البداية كانت هذه المساعدات تقدم على شكل دعم عام للميزانيات . ولكن المساعدات المخصصة لمشروعات محددة بعينها ازدادت مؤخرا . ويذهب ما بين ١٤٪ و ٢٠٪ من اموال الاوبك الى مؤسسات متعددة الاطراف اي الى الوكالات التقليدية وكذلك الوكالات الاقليمية التي انشأتها الاوبك حديثا مثل صندوق الاوبك الخاص والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا وبنك التنمية الاسلامي . وقد تقدمت السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وايران وقطر بالجزء الاكبر من مساعدات الاوبك الى الدول الاقل تطورا . وتختلف شروط هذه المساعدات وتركيبها عن تلك التي تقدم بموجبها اقطار اخرى مساعدات مماثلة اذ يبلغ معدل عنصر المنحة في هذه المساعدات ٦٥٪ بالمقارنة مع ٨٧٪ في المساعدات التي تقدمها الاقطار او الدول المتقدمة . غير ان مساعدات الاوبك ليست مربوطة بصادرات البلد المانح للمساعدة .

وقد قامت الاوبك كذلك بتقديم جزء من اموالها في صورة قروض للمؤسسات المالية الدولية بلغت ٩٧٥ بلايين دولار . ويتكون الجزء الرئيسي من هذه القروض من منح الاوبك الى صندوق النفط التابع لصندوق النقد الدولي وحمل صكوك البنك الدولي . وقد كانت المملكة العربية السعودية ثالث اكبر مقدمي المنح الى صندوق النقد الدولي .

وتصاري القول ان دول الاوبك وخاصة الدول العربية منها قد اتبعت سياسات استثمارية من شأنها وضع الاموال في يد وتحت تصرف البلدان المتقدمة . وربما تكون قد نجحت كما يرى البعض — الى حد ما — في تبديد الكثير من القلق الذي ساور المستثمرين ومقرري السياسات قبل حوالي اربع سنوات . وقد أدى هذا المسلك من جانب دول الاوبك وخاصة العربية منها الى تمكين الدول المتقدمة المستوردة لرؤوس الاموال من الامادة منها وعلاج مشاكلها الاقتصادية من كافة جوانبها .

ولكن يظل السؤال مطروحا حول مدى تحقق مصلحة دول الفائض النفطي من اتباع مثل هذه السياسات .

